# التضمين النحوي في تفسير "التحرير والتنوير" لابن عاشور

## (1296هـ = 1879م - 1393 هـ = 1973م)

مأمون تيسير مباركة*

**ملخص**

يُعَدُّ تفسير ابن عاشور المسمى تفسير "التحرير والتنوير" أشهر ما عرف به، وتظهر فيه البلاغة القرآنية في أوج صورها، ويتميز هذا التفسير بأنه جاء جامعًا لما سبقه من تفاسير، فأتى شاملاً في تناوله لما يعرضه السابقون من آراء ناظرًا فيها ممحصًا ومرجحًا، ولقد عُني ابن عاشور باللغة وفنونها في تفسيره أيَّما عناية، وتنبَّه إلى ما في القرآن من لفتات بيانيَّة وأساليب لغويَّة حوت في نظمها وتركيبها، إعجازًا لغويًّا قصَّر عنه العرب الفصحاء أصحاب الفصاحة والبلاغة الذين نزل القرآن بلغتهم وبين ظهرانيهم، ومن أبرز القضايا النحوية التي عالجها ابن عاشور في تفسيره كانت قضيَّة التضمين النحوي في آي القرآن الكريم، ولقد اتسمت معالجته لهذه القضيَّة بالغزارة والتنوع والتوسع في التحليل وعرض الآراء، غير أنَّ دراسته للتضمين النحوي شابها كثير من الخلط والاضطراب والتناقض الذي بدا واضحًا في كثير من شواهد التضمين التي تعرَّض لها.

**المقدمة**

**التضمين النحوي في الدرس اللغوي:**

لقد بحث علماء اللغة والنحو ومفسِّرو القرآن التضمين النحوي، وفصَّلوا الحديث في تعريفه ومفهومه وأقسامه وعلاقته بقضيَّتَي اللزوم والتعدِّي، والأصل والفرع، واللافت في الأمر أنَّ درجة العناية الكبرى بالتضمين النحوي درسًا وتحليلا إنَّما كانت في سياق الدِّراسات القرآنيَّة وما يتَّصل بالنص القرآني من شروح وتوضيحات، ولقد جاءت المساحة الكبرى من دراسة التضمين ضمن تفسير القرآن الكريم، وتوضيح ما يتَّصل بالنص القرآني من جوانب بلاغيَّة ولغويَّة وإعجازيَّة.

ومعنى التضمين النحوي في العربيَّة: "إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه، لتؤدي الكلمة معنى كلمتين".[1]

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2013.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

و يُعَرِّف مجمع اللغة العربية في القاهرة التضمين بما يلي: "التضمين أن يؤدي فعلٌ - أو ما في معناه – مؤدًى فِعلٍ آخرَ أو ما في معناه فَيُعطى حُكمَه في التعدية واللزوم".[2]

ويعتمد التضمين النحوي أساسًا على قضيّة اللزوم والتعدّي استنادًا إلى الأصل والفرع في الاستعمال اللغوي، وقد تحدّث **محمد حسن عواد** عن تأثر النحاة بقضية الأصل والفرع في تضمين الأفعال، ورأى أن النحاة "كانوا يصدرون في هذه المسألة عن اعتقاد بالأصالة والفرعيّة،.. لذلك لا غرابة أن يقولوا: إنّ الفعل اللازم كذا قد تضمّن معنى المتعدّي؛ لأنّ الأصل فيه هو اللزوم، وأنّ الفعل المتعدي كذا قد تضمّن معنى اللازم؛ لأنّ الأصل فيه هو التعدّي، وأنّ الفعل المتعدي كذا قد تضمّن معنى المتعدي كذا؛ لأنّ الأصل أن يتعدّى بحرف لا يتعدّى به الآخر[3][4] ومثال ذلك أنّ الفعل (لان) لازم في أصل الاستعمال اللغوي، غير أنَّه جاء في القرآن الكريم متعدِّيًا بحرف الجر (إلى) في قوله – تعالى - **{الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ}**[الزمر:23]، ويعلِّل ابن عاشور في "التحرير والتنوير" هذا التعدِي على غير الأصل بتضمين الفعل لأن معنى الفعل اطمأنّ، يقول في ذلك: " وعدي فعل (تَلِينُ) بحرف (إِلَى) لتضمين (تَلِينُ) معنى:تطمئن وتسكن".[5]

**مفهوم التضمين النحوي عند ابن عاشور:**

إنّ المتتبع لشواهد التضمين النحوي في تفسير "التحرير والتنوير" لابن عاشور، لا يبذل جهدًا كبيرًا لإدراك حقيقة اعتداده بالتضمين النحوي وتخريجه بعضًا من استعمالات اللغة في شواهد القرآن على هذا التوجيه، ولقد زخر تفسيره بعشرات شواهد التضمين التي اعتمد – في توجيهها - على آراء العلماء السابقين في كثير من شواهد التضمين التي تعرَّض لها بالتحليل والتفسير، غير أنّ هذا لا يعني أنه لم يتفرَّد ببعض التوجيهات دون غيره فيما انبرى لتفسيره من آي الذكر الحكيم.

ولم يخرج مفهوم التضمين النحوي عند ابن عاشور عما أجمع عليه علماء اللغة والنحو من أنَّه "إشراب فعل معنى فعلٍ آخر فيأخذ حُكمَه"[6] غير أنّ ابن عاشور أضاف مصطلح (الوصف) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها ليفرِّق بينها وبين الفعل في الشكل لا في العمل؛ فكلاهما يقع فيه التضمين النحوي وتتحقق فيه شروطه، يتَّضح هذا من تعريف التضمين بقوله: "والتضمين أن يضمن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصف آخر، ويشار إلى المعنى المضمن بذكر ما هو من متعلقاته من حرف أو معمول فيحصل في الجملة معنيان".[7]

غير أنَّ مفهوم التضمين النحوي عند ابن عاشور كان أكثر شمولا؛ إذ لم يقتصر في تعريفه للتضمين على التضمين في الأفعال وما أشبهها، بل تعدَّاه إلى التضمين في الأسماء، ومنها الأسماء المبنيَّة التي يرى فيها – كما رأى غيره من النحاة – أنَّها مبنيَّة لتضمُّنها معاني أخرى، ومن ذلك قوله: إنَّ (إذا) ظرف الزَّمان إنَّما بُنِيَ لِتَضَمُّنِه معنى الشرط، ورأى أنَّ دليل ذلك اقترانُ جملة الشرط معها بالفاء، يقول ابن عاشور في (إذا) الواردة في قوله تعالى **{فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَو صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ}**، [محمد: 21]: "و(إذا) ظرف للزمان المستقبل وهو الغالب فيها فيكون ما بعدها مقدرا وجوده، أي: فإذا جد أمر القتال وحدث، وجملة (فَلَو صَدَقُوا اللَّهَ) دليل جواب (إذا) لأن (إذا) ضمنت هنا معنى الشرط، أي كذبوا الله وأخلفوا فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم، واقتران جملة الجواب بالفاء للدلالة على تضمين (إذا) معنى الشرط، وذلك أحسن من تجريده عن الفاء إذا كانت جملة الجواب شرطية أيضا".[8]

ومما يدلُّ على شمول مفهوم التضمين عند ابن عاشور أنَّه لم يقتصر على الحديث عن التضمين في النحو العربي، بل تعدَّاه إلى معناه في مباحث أخرى من العربيَّة، فتحدَّث عن التضمين البياني وأثر التضمين في بلاغة التركيب اللغوي كما سيمرُّ لاحقًا، ثمَّ إنَّه تحدَّث عن التضمين البلاغي في دائرة علم المعاني، وهو التضمين الذي يُوازي مفهوم الاقتباس من حيث تضمين الشاعر أو المتحدِّث كلامَه كلامَ غيره مع العلم أنَّ الاقتباس يختلف عن التضمين البديعي في تغيير النص المُقتَبَس، ويشترك معه في عدم الإحالة إلى المصدر الأصل، ومن هذا القبيل استخدام ابن عاشور عبارة "ومن رام ذلك فقد رام والجوزاء دون مرامه"[9] وقد أخذها من بيت للمعرِّي وضَمَّنها كلامه، ثمَّ أشار في الحاشية إلى وقوع التضمين في كلامه وإلى مصدر التضمين بقوله تعقيبًا على العبارة السابقة: "تضمين لمصراع بيت المعري[10]:

**يرُومُكَ والجوزَاءُ دون مَرامِه عَدُو يَعيبُ البَدْرَ عند تمامِهِ**[11]"[12]

وفي مبحث آخر من مباحث العربيَّة تطرَّق ابن عاشور إلى مفهوم التضمين العروضي، وحاول الربط بينه وبين بعض آي الذكر الحكيم، وتمثَّل ذلك في تفسيره للعلاقة بين الآية الخامسة من سورة الفيل والآية الأولى من سورة قريش، وما بينهما من ترابط معنوي، فقد رأى ابن عاشور أنَّ معنى الآية الأولى مرتبط بالآية الثانية، متبنِّيًا آراء لعلماء ربطوا بين هذه الآية ومفهوم التضمين العروضي الذي يعني: تعلُّق معنى البيت الأول بالبيت الثاني فلا يتمُّ إلا به، جاء في "التحرير والتنوير": "وجوز الفراء[13] وابن إسحاق[14] في (السيرة) أن يكون **{لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ}** [قريش:1]، متعلقا بما في سورة الفيل من قوله: **{فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ}**[الفيل:5]، قال

القرطبي[15]: وهو معنى قول مجاهد ورواية ابن جبير عن ابن عباس. قال الزمخشري[16]: وهذا بمنزلة التضمين في الشعر وهو أن يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلقا لا يصح إلا به"[17].

**اضطراب مفهوم التضمين عند ابن عاشور:**

إنَّ المتتبع لآراء ابن عاشور حول التضمين النحوي يلحظ اضطرابًا واضحًا في مفهوم التضمين عنده، على الرَّغم من أنَّ تفسيره يزخر بعشرات من شواهد التضمين التي أشار إليها في أثناء تفسيره لآي الذكر الحكيم، وقد حاول ابن عاشور قدرَ جهده أن يسلِّط الضوء على هذه الظاهرة في كثير من شواهد القرآن الكريم، غير أنَّ معنى التضمين وأسسه التي ينبني عليها لم تكن بذلك الثبات أو بذلك الوضوح في ذهن صاحب التحرير التنوير، لذا فقد شابَ توجيهه لشواهد التضمين النحوي كثير من الخلط والاضطراب، وأحيانًا التناقض.

ويظهر في تفسير ابن عاشور تأثُّره بمن سبقه من العلماء فيما يتعلَّق بمفهوم التضمين ووقوعه في اللغة العربيَّة قرآنًا وشعرًا ونثرًا، فهو يرى أنَّ التضمين النحوي ضربٌ من التوسُّع اللغوي الذي تتيحه اللغة العربيَّة لما تتمتَّع به من خصائص وميزات تمكِّنها من إيقاع فعل موقع فعلٍ آخر، فهو يرى أنَّ الأصل في الفعلَ (استبقَ) في قوله تعالى: **{ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ }** [البقرة: ١٤٨]، أن يتعدَّى بحرف الجر اللام، غير أنَّه تعدَّى إلى المفعول بنفسه لتضَمُّنه معنى الفعل اغتنموا من قبيل التَّوسُّع الذي تُتيحه اللغة، يقول في توجيه الفعل السابق: "والاستباق افتعال والمراد به السبق وحقه التعدية باللام إلا أنه توسع فيه فعدى بنفسه كقوله تعالى: **{واسْتَبَقَا الْبَابَ }** [يوسف:25] أو على تضمين استبقوا معنى اغتنموا".[18]

وهذا الرأي في مفهوم التوسُّع اللغوي الواقع في التضمين هو عينه ما قال به ابن جنِّي: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر".[19]

غير أنَّ ابن عاشور خلط حين فرَّق بين الاتساع في اللغة والتضمين الذي هو أَثَرُ ذلك الاتساع الذي عناه ابن عاشور ومقصوده، وكأنَّهما مصطلحان مختلفان، وهذا واضح في قوله السابق: (إلا أنه توسع فيه فعدى بنفسه... أو على تضمين استبقوا معنى اغتنموا)، وليس هذا ما وجَّه به ابن جنِّي[20] رأيه في تعريفه للتضمين؛ لأنَّ تخريج ابن عاشور تعدِّيَ الفعل للمفعول على غير الأصل بتوجيه التضمين أو التَّوسُّع يوهم أنَّ التضمين النحوي يخرج من دائرة التوسُّع اللغوي، وأنَّهما مفهومان منفصلان، وهذا الأمر يتناقض مع تعريف ابن جني الذي يرى أنَّ التضمين إنَّما هو ضرب من ضروب التوسُّع اللغوي الذي تُجيزه استعمالات اللغة العربية.

**موقف ابن عاشور من قرينة التضمين النحوي:**

التضمين البياني يشتمل على إرادة المعنيين: معنى الفعل المُضَمَّن مضافاً إلى معنى الفعل الوارد ذكره، ولعلّ في هذا الأمر زيادة في تأكيد المعنى وتثبيته، ولا بُدّ من وجود قرينة في السياق تجمع بين المعنيين وتؤكد وقوع التضمين في الكلام، وإنما قالوا قرينة لأنّه يشترط أن يُستَدَلَّ على المعنى الملحوظ بحرف وصِلَة، فقد يُضمَّن الفعل اللازم معنى فعلٍ متعدٍّ، أو يضمّن الفعل المتعدّي إلى مفعوله الثاني بالحرف معنى فعل متعدٍّ إلى مفعولين، وهنا لا تكون صلة تجمع بين الفعل المذكور والفعل المضمّن، وإنّما يُشترط أن تَقُوم ثمّة قرينة للتضمين وهذا ما ذهب إليه ابن كمال[21] باشا[22] من أنّ ذكر الصلة التي هي قرينة التضمين غير لازم للتضمين لأن الفعل اللازم قد يتضمّن معنى المتعدّي، فتكون التعدية حينئذ هي القرينة الموجبة للتضمين، ويُستَدَلُّ على هذه القاعدة بتفسير الزمخشري لقوله تعالى: **{فاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ}** [يس:66]، وهنا قدّر أن الفعل وصل إلى المفعول من خلال حذف الجار أو على أساس أن الفعل تضمّن معنى ابتدر.[23]

والقرينة في التضمين قد تكون بتقدير حال من أحد الفعلين لتوجيه ورود التضمين بين الفعلين، وتحديد العلاقة اللغويّة والنحويّة التي تنتظمها،ولا يشترط في كلّ تضمين أن تقدّر حالٌ فتتعلّق بالفِعْل المذكور أو المحذوف، فهناك أمثلة من التضمين لا يجري عليها تعلّق الحال، وإنما يتم المعنى بوقوع التضمين تعدّياً أو لزوماً أو اختلافاً في التعدّي بحرف الجرّ؛ ففي تفسير الزمخشري لقوله – تعالى -: **{قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ الله }** [الزمر:53]، يورد في "الكشّاف": "أسرفوا على أنفسهم، جنوا عليها بالإسراف في المعاصي والغلو فيها"[24] وهنا لم يقدّر الزمخشري حالاً لتأويل التضمين، فلم يؤولها بقوله: جنوا على أنفسهم مسرفين فيها.[25]

وليس تقدير الحال منفصِلا عن وقوع التضمين النحوي، كما أنَّه ليس أثرًا لغويًا قائمًا بذاته واقعًا في التركيب بحيث يصحُّ توجيه الاستعمال اللغوي عليه دون إيقاع التضمين بالفعل وكأنَّه يختلف عن التضمين النحوي، وليس تقدير حال في أثناء توجيه التضمين مرتبطًا بعامل محذوف، ومن قال بذلك فقد وهِم وأوقعه في ذلك أنّ أوائل العلماء قدّروا حالا لإجراء التضمين في التركيب وتوجيهه، فظنّ من جاء بعدهم أنّ هذا التقدير مرتبط بعامل محذوف، وقد عاب ابن كمال باشا على السعد التفتازاني وقوعه في هذا الوهم، ورأى أنّ هذا الوهم ساقه إليه سوء فهمه لتقدير الزمخشري للحال، يقول ابن كمال باشا: "الحق أن التضمين البياني هو التضمين النحوي وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة "الكشاف" حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن".[26]

فما تقدير الحال إلا تقدير لغويٌ يُعمد إليه من أجل ضبط وقوع التضمين النحوي وتوجيهه في الفعل دون أن يكون له أثر في تركيب الاستعمال أو في التوجيه الإعرابي للتركيب، وبعبارة موجزة فإنَّ تقدير الحال في شواهد التضمين النحوي هو تقدير معنى لا تقدير إعراب، غير أنَّ ابن عاشور وهم فعدَّ أنَّ تقدير حالٍ للفعل توجيه إعرابي للاستعمال اللغوي يُعَلِّل خروج الفعل عن أصل الاستعمال، ولم يعد هذا التوجيه جزءاً من تعليل التركيب على التضمين، والدليل على ما يذهب إليه الباحث أنَّ ابن عاشور وجَّه أحد التراكيب اللغوية على التضمين تارة وعلى تقدير حال تارة أخرى مما يوحي بأنَّ كلا التوجيهين منفصل عن الآخر، يقول في تفسير أحد شواهد التضمين النحوي الواردة في سورة آل عمران: "وقوله: **{قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ}**، [آل عمران:52]، لعله قاله في ملأ بني إسرائيل إبلاغا للدعوة، وقطعا للمعذرة. والنصر يشمل إعلان الدين والدعوة إليه. ووصل وصف أنصاري بإلى إما على تضمين صفة أنصار معنى الضم؛ أي: مَن هم ضامُون نصرهم إياي إلى نصر الله إياي؟، الذي وعدني به؛ إذ لا بد لحصول النصر من تحصيل سببه كما هي سنة الله: قال تعالى: **{إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ}** [محمد: 7] على نحو قوله تعالى: **{ولا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلَى أَمْوالِكُمْ}** [النساء: 2]: "أي ضامينها[27] فهو ظرف لغة، وإما على جملة حالا من ياء المتكلم والمعنى في حال ذهابي إلى الله، أي إلى تبليغ شريعته، فيكون المجرور ظرفا مستقرا".[28]

فالوصف (نصير) وجمعه أنصار لا يتعدَّى بحرف الجر (إلى) في أصل الاستعمال اللغوي، ولتعليل هذا الخروج عن أصل الاستعمال لجأ ابن عاشور إلى توجيهين اثنين: أولا: تضمين (أنصار) معنى الضمّ، وتقدير المعنى: من أنصاري المنضمين إلى الله، وثانيًا: تقدير حال محذوفة دلَّ عليها الجار والمجرور (إلى الله)، ويكون تقدير المعنى: من أنصاري حال ذهابي إلى الله، وبذلك يكون الجار والمجرور متعلقين بالحال المحذوفة، وبذلك يكون ابن عاشور قد فصل بين مفهوم التضمين النحوي والحال المحذوفة المقدرة في التركيب.

فنحن – مثلا - نقول في توجيه التضمين في الفعل (تأكلوا) في الآية السابقة: الأصل في الفعل أن يكون متعدِّيًا إلى المفعول دون الحرف، غير أنَّه ورد في الآية متعدِّيًا بحرف الجر (إلى) لتضَمُّنه معنى الفعل ضمَّ، وتقدير المعنى: ولا تأكلوا أموالهم ضامِّيها إلى أموالكم، غير أنَّ هذا التقدير لا يعني وقوع هذه الحال حقيقة في التركيب، بل تمَّ تقديرها ليُستدل على الفعل المحذوف(ضمَّ) الذي تضمَّن الفعل المذكور (أكل) معناه.

وبناءً على وهم ابن عاشور في تحديد طبيعة الحال المقدَّرة في سياق التضمين، فقد كان موقفه من بلاغة التضمين وأثره الدلالي قاصرًا عن تحديد طبيعة التضمين والأثر البلاغي المقصود منه، فتحديد ابن عاشور للحال مع التضمين واعتباره عامل النصب للحال محذوفًا جعله

يعتقد أنَّ للتضمين بلاغة تتمثَّل في إيجاز الحذف، وهو إذا قال بذلك فإنَّه يُخرج السيَّاق اللغوي من دائرة التضمين إلى دائرة الحذف، لأنَّ التضمين يستلزم بالضرورة وجود فعلين بينهما علاقة يكونان مقصودين في سياق الكلام مما يزيد المعنى قوة، أمَّا القول بإيجاز الحذف فهو يرى أنَّ الفعل الوارد مفرد في معناه ودلالته، وأنَّ الفعل المحذوف المقدَّر لا علاقة له بالمذكور، بل إنَّ المحذوف إنَّما هو عامل النصب في الحال المقدَّرة، وبالتالي فليس هو قرينة وقوع التضمين في الفعل المذكور، والغريب أنَّ ابن عاشور جمع – في إحدى تعريفاته للتضمين – بين متناقضين: إرادة المعنيين في التضمين، وبلاغة إيجاز الحذف في هذا التضمين، يقول في تعريفه للتضمين: "ومن بديع الإيجاز في القرآن وأكثره ما يسمى بالتضمين، وهو يرجع إلى إيجاز الحذف، والتضمين: أن يضمن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصف آخر ويشار إلى المعنى المضمن بذكر ما هو من متعلقاته من حرف أو معمول فيحصل في الجملة معنيان". [29]

فابن عاشور يعدُّ التضمين من مجاز الحذف، ويعتمد في رأيه على التعليق بحال محذوفة لا بالفعل المذكور، وهذا يعني أنَّه لا يوجد لفظ قد أشرِب معنى لفظ آخر، وهذا يؤدِّي - في المحصِّلة - إلى الخروج عن التضمين، أي أنَّ ما يعلَّق بحال محذوفة هو في دائرة مجاز الحذف، ولكنَّه خارج عن التضمين.

غير أنَّ توجيهات ابن عاشور لكثير من مواضع التضمين النحوي في القرآن الكريم تُناقِض تعريفه لبلاغة التضمين النحوي، وتُنافي قوله بأنَّ التضمين النحوي يدخل في دائرة مجاز الحذف، وتنافي تعليقه الحال المقدَّرة بعامل محذوف يُلغي العلاقة بين الفعلين، ففي بعض الشواهد أوضح ابن عاشور تلك العلاقة بين الفعلين، وأشار إلى أنَّ معنى كلا الفعلين المذكور والمحذوف مقصودٌ في المعنى، وبهما يتمُّ قصدُ المقال، فانظر إلى توجيهه للتضمين في قوله – تعالى -: **{إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ والدَّمَ ولَحْمَ الْخِنْزِيرِ ومَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ}**،[البقرة:173]، فهو يرى أنَّ الفعل (أُهِلَّ) تضمَّن هنا معنى الفعل (تقرَّب)، ويرى أنَّ كلا المعنيين مطلوب ومراد في السيَّاق، بل إنَّ السياق يحتاج المعنى الثاني لإيصال مدلول الآية المبني على تخصيص تحريم الذبح ليكون محصورًا فيما تُقُرِّبَ بذبحه لغير الله – تعالى -.

ومن أجل ذلك وجد ابن عاشور في التضمين في هذا الموضع فائدة بلاغيَّة دلاليَّة تزيد في تقوية المعنى وتوكيده وتوضيحه في ذهن السامع، ولا تقف فقط عند حدود بلاغة إيجاز الحذف كما رأى في مواضع أخرى؛ يقول في تفسير الآية: "فأُهِلَّ في الآية مبني للمجهول أي ما أهل عليه المهل غير اسم الله، وضمن (أُهِلَّ) معنى تقرب فعدى لمتعلقه بالباء وباللام مثل تقرب، فالضمير المجرور بالباء عائد إلى ما (أهل)، وفائدة هذا التضمين تحريم ما تقرب به لغير الله – تعالى - سواء نودي عليه باسم المتقرب إليه أمْ لا، والمراد بغير الله الأصنام ونحوها". [30]

وممَّا يدلُّ على اضطراب تعريف بلاغة التضمين النحوي عند ابن عاشور أنَّه لا يقف عند مفهوم معيَّن لهذه البلاغة، فمن ناحية سبق أنْ رأى بلاغة التضمين تتمثَّل في إيجاز الحذف، ثمَّ بيَّنَّا أنَّه رأى في التضمين معنى بلاغيًّا يتمثَّل في توكيد المعنى وتثبيته في نفس السامع من خلال إرادة معنى الفعلين المذكور والمحذوف معًا في آن، ولم يقف ابن عاشور عند هذا الحد بل وجَّه البلاغة في بعض نماذج التضمين على رأي ثالث له يتمثَّل في تخريج بعض شواهد التضمين على الاستعارة التمثيليَّة، وهو في ذلك يردُّ قول مَن سبقه من العلماء بتخريج هذه الشواهد على التضمين النحوي، ففي أحد توجيهاته لشاهد التضمين الوارد في قوله – تعالى - من سورة آل عمران: **{ولَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ }** [آل عمران:176]، إذ الأصل في الفعل سارع أن يتعدَّى بحرف الجر (إلى)، غير أنَّه تعدَّى بحرف الجر (في) لأنَّه تضَمَّن معنى الفعل (وقع)، على تقدير معنى: يسارعون إلى الوقوع في الكفر، فقد علَّل الألوسي التركيب بقوله:" ومعنى: {يسارعون فِى الكفر} يقعون فيه سريعاً لغاية حرصهم عليه وشدة رغبتهم فيه، ولتضمن المسارعة معنى الوقوع تعدت بـ (في) دون (إلى) الشائع تعديتها بها"[31] غير أنَّ ابن عاشور ردَّ هذا الرأي ووجَّه المعنى في الآية على الاستعارة التمثيليَّة، إذ يقول في هذا: "ومعنى (يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ) يتوغلون فيه ويعجلون إلى إظهاره وتأييده والعمل به عند سنوح الفرص، ويحرصون على إلقائه في نفوس الناس...ومعنى (يسارعون في الكفر): يتوغلون فيه ويعجلون إلى إظهاره،... فقيل[32]:[33] ذلك من التضمين، ضمن يسارعون معنى يقعون، فعدي بفي، وهي طريقة "الكشاف" وشروحه، وعندي أن هذا استعارة تمثيلية: شبه حال حرصهم وجدهم في تكفير الناس وإدخال الشك على المؤمنين وتربصهم الدوائر وانتهازهم الفرص بحال الطالب المسارع إلى تحصيل شيء يخشى أن يفوته وهو متوغل فيه متلبس به، فلذلك عدي بفي الدالة على سرعتهم سرعة الطالب التمكين، لا طالب الحصول، إذ هو حاصل عندهم".[34]

وفي موضع آخر من مواضع التضمين النحوي، يعرض ابن عاشور رأيًا يوجه الشاهد على التضمين، ثمَّ يعدل عن هذا الرأي مُفَضِّلا تعليل الشاهد على الاستعارة، ثمَّ يُفاضل بين الرأيين مُفَضِّلا توجيهه على الاستعارة التي رأى فيها توجيها أفضل وأحسن من القول بالتضمين النحوي، ورَدَ هذا في توجيهه للتضمين الواقع في تعدِّي الصفة (حقيق) بحرف الجر (على) في قوله – تعالى -: **{حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ}**،[الأعراف:105]، يقول في ذلك: " قيل: ضمن (حَقِيقٌ) معنى حريص فعدي بعلى إشارة إلى ذلك التضمين، وأحسن من هذا أن يضمن (حَقِيقٌ) معنى مكين وتكون (على) استعارة للاستعلاء المجازي".[35]

**التضمين والتطور اللغوي:**

وفي اتِّجاه آخر عاب ابن عاشور تحول التضمين النحوي إلى نماذج من التطور اللغوي بحيث تحولت هذه النماذج من استعمال خارج عن أصل الاستخدام اللغوي إلى استعمالٍ مألوف، تداوله المتكلِّمون بالعربيَّة حتى صار كأنَّه الأصل، ولم يعد الباحثون يلتفتون إلى ما في شواهد التضمين من لفتات لغويَّة ودلاليَّة؛ لوضوح معناه المجازي الوارد على غير الأصل، وارتباط هذا المعنى الجديد بالتطور اللغوي الذي فرضته ظروف البيئة الاجتماعيَّة، أو الحضاريَّة، أو الدينيَّة السائدة في عصر الاستعمال للتركيب، يظهر هذا الموقف في تفسيره لقوله – تعالى -: **{ومَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ }** [البقرة:١٣٠]، يقول في التضمين الواقع في تعدِّي الفعل (رغب) بحرف الجر (عن): "والرغبة طلب أمر محبوب: فحق فعلها أن يتعدى بفي، وقد يعدَّى بعن إذا ضُمِّنَ معنى العدول عن أمر، وكثر هذا التضمين في الكلام حتى صار منسيا". (36)

غيرَ أنَّ ابن عاشور نفسه وقع في الأمر عينه الذي نبَّه إليه حين عدَّ أحد شواهد التضمين تطورًا لغويًّا تبعًا لدلالته على حقيقة شرعيَّة أصبحت واقعًا في الاستعمال، مُقَرِّرًا أنَّ هذا الاستعمال أضحى استعمالاً على الأصل، بحيث لا يرى ضرورة إلى استعمال الفعل على غير أصله لا بعلَّة الحذف ولا بعلَّة التضمين النحوي، وقد ورَد رأيه هذا في أثناء توجيهه لتعدِّي الفعل (يؤلي) بحرف الجر (مِن) مع أنَّ أصل الاستعمال أن يتعدَّى الفعل بحرف الجر (على) في قوله – تعالى -: **{لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ}** [البقرة:226]، يقول في هذا التعدِّي: "أي على أن يؤتوا وقال – تعالى - هنا: (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) فعداه بمن، ولا حاجة إلى دعوى الحذف والتضمين. وأيا ما كان فالإيلاء، بعد نزول هذه الآية، صار حقيقة شرعية في هذا الحلف على الوصف المخصوص". (37)

**التضمين وما يقابله ويعارضه من توجيهات:**

ليس الاعتداد بالتضمين واحدًا بين علماء اللغة والنحو، فكما وجِد من العلماء من يقول به ويرى التعليل به على ما جاء عليه من شواهد اللغة، وجِد من العلماء من لم يعتقد به ويُغَلِّط من قال به، ولتعليل شواهد التضمين فسَّر المعارضون له هذه الشواهد على أوجُه أخرى غير التضمين، فقالوا بتناوب الحروف عوضًا عن القول بتضمين فِعْلٍ يتعدَّى بحرف معنى آخر يتعدَّى بآخر، وفسَّروا على نزع الخافض ما فسَّره غيرهم على تضمين فعل يتعدَّى بالحرف معنى فعل آخر يتعدَّى إلى المفعول وهكذا.

وعليه فمن اعتدَّ بالتضمين ردَّ القول بالتناوب أو نزع الخافض أو الزيادة وما إلى ذلك، والعكس صحيح، غير أنَّ بعض النحاة والمفسِّرين كانوا – في أثناء شرحهم لبعض شواهد

التضمين – يعرضون الآراء المتعدِّدة للقائلين بالتضمين وللقائلين بما يقابله من قضايا، وهم حين يفعلون ذلك إنَّما يعرضونه من قبيل تعدُّد الآراء والتوسُّع بالبحث، وهم – في هذا كلِّه - يحتفظون برأيهم الشخصي في توجيه الشَّواهد ويعرضونه ويوضِّحونه، غير أنَّ أمانتهم العلميَّة تستلزم منهم عرض الرأي وما يُقابله أويعارضه من وجهات نظر، وهم يَلفتون النظر إلى أنَّ ما يعرضونه من آراء إنَّما هي آراء متعدِّدة لغيرهم من النحاة ولما ربما لا يتوافقوا معه من مواقف نحويَّة ولغويَّة.

فهذا أبو حيَّان الأندلسي[38] في "البحر المحيط" يقول بالتضمين ويعلل شواهد الآيات عليه، وهو إلى جانب ذلك يعرض الآراء التي تعارض القول بالتضمين، موضِّحًا أن القول بها غير القول بالتضمين، بل مقابل له، ثمَّ بعد ذلك ينتصر للتضمين على غيره معلِّلا رأيه في هذا المجال، ففي تفسيره لقوله – تعالى -: **{وإذَا خَلَوا إلَى شَيَاطِينِهِمْ }** [البقرة:١٤]، يقول: "و(إلى) هنا على معناها من انتهاء الغاية على معنى تضمين الفعل، أي صرفوا خلاهم إلى شياطينهم،... وزعم قوم، منهم النضر بن شميل: أن (إلى) هنا بمعنى (مع)، أي: وإذا خلوا مع شياطينهم،...ولا حجة في شيء من ذلك، وقيل: إلى بمعنى الباء، لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وهذا ضعيف، إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه، والخليل".[39]

ومثل هذا الموقف نجده كذلك في الدر المصون، إذ لا يكتفي السمين الحلبي بعرض الآراء على أنَّها آراء متقابلة لوجهات نظر مختلفة في تعليل ما يعرضه من شواهد، بل يعرض رأيه منتصرًا للتضمين على ما يقابله من قضايا، حدث هذا في أثناء تفسيره لقوله – تعالى - كذلك: **{وإذَا خَلَوا إلَى شَيَاطِينِهِمْ }** [البقرة: ١٤]، أورد في تفسير الآية: "ضُمِّن خَلا معنى صَرَف فتعدَّى بإلى، والمعنى: صَرفوا خَلاهم إلى شياطينهم، أو تضمَّن معنى ذهبوا وانصرفوا... وقيل: هي هنا بمعنى مع... وقيل: هي بمعنى الباء، وهذان القولان إنما يجوزان عند الكوفيين، وأمَّا البصريون فلا يجيزون التَجوز في الحروف لضَعْفِها. وقيل: المعنى وإذا خَلَوا من المؤمنين إلى شياطينهم، ف (إلى) على بابِها، قلت: وتقديرُ (مِن المؤمنين) لا يجعلُها على بابِها إلاَّ بالتضمينِ المتقدِّم".[40]

يتَّضِح مما سبق أنَّ القول بالتضمين لا يوافق القول بالتناوب أو نزع الخافض أو الحذف أو الزِّيادة، وهنا وقع الخلط عند ابن عاشور الذي لم يفرِّق بين التضمين وما يقابله من قضايا عرضناها سابقا، بل تعامل مع هذه التوجيهات المتناقضة المتقابلة على أنها توجيهات يجوز قبول أحدها، دون أن يكون له موقف محدَّد من الآراء المتعدِّدة لبعض شواهد التضمين التي انبرى لتفسيرها، يُلحظ ذلك في أثناء تعليله لتعدِّي الفعل (استبقوا) إلى المفعول بنفسه مع أنَّ الأصل أن يتعدَّى بحرف الجر اللام؛ فقد ظهر هذا الخلط عند ابن عاشور عند قوله بالنصب على نزع الخافض إلى جانب توجيه الشاهد على التضمين مقدِّمًا النزع على التضمين في تفسير قوله –

تعالى -: **{فاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ }** [يس:66] "والاستباق: افتعال من السبق والافتعال دال على التكلف والاجتهاد في الفعل أي فبادروا، و(الصِّرَاطَ): الطريق الذي يمشى فيه، وتعدية فعل الاستباق إليه على حذف "إلى" بطريقة الحذف والإيصال، قال الشاعر:

**تمرون الديار ولم تعوجوا**[41]

أراد: تمرون على الديار، أو على تضمين "استبقوا" معنى ابتدروا، أي ابتدروا الصراط متسابقين، أي مسرعين لما دهمهم رجاء أن يصلوا إلى بيوتهم قبل أن يهلكوا فلم يبصروا الطريق، وتقدم قوله – تعالى -: **{إِنَّا ذَهَبْنَا}** في سورة يوسف [17]."[42]

فهو إلى جانب تقديمه القول بنزع الخافض على القول بالتضمين، فإنَّه لم يفرِّق بين الرأيين، ولم يوضِّح آراء القائلين بالرأيين، ولم يلفت إلى أنَّ هذين الرأيين متقابلان، وأنَّ مصدرهما مختلف، لذا فقد ظهر الرأيان على أنَّهما في السِّياق نفسه، ويجوز الأخذ بأيِّهما أراد القارئ، كما أنَّه لم يوضِّح رأيه الشخصي من وجهتَي النظر وعلى أيِّهما يوجِّه الشاهد.

ولعلَّ تقديم ابن عاشور لنزع الخافض على القول بالتضمين يدل على ميله للنزع وتفضيله إياه على القول بالتناوب في هذا الموضع وإن لم يُصَرِّح بذلك، يؤيد ما نذهب إليه أنَّ ابن عاشور استدلَّ بهذا الشاهد دليلا على نزع الخافض في موضع آخر من مواضع تفسيره آي الذكر الحكيم، دون أن يورد إمكانيَّة التعليل على التضمين النحوي؛ ورد هذا في تفسير قوله – تعالى -: **{هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وشَرَابٌ }** [ص: ٤٢]: يقول في الصِّفة (مُغْتَسَل) "ومُغْتَسَل اسم مفعول من فعل (اغتسل) أي مغتسل به فهو على حذف حرف الجر وإيصال المغتسل القاصر إلى المفعول مثل قوله:

**تمرون الديار ولم تعوجوا"**[43]

**الخاتمة**

اتَّضَح مما تقدَّم أنَّ التضمين النحوي عند ابن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير" لم يخرج عمَّا قرَّره النحاة في تعريفهم له، وهو يعني في حقيقته تضمين لفظ معنى لفظ آخر فيأخذ حكمه، وقد كان ابن عاشور أكثر شمولا في تناوله لموضوع التضمين في مواضع التفسير المختلفة، وظهر أنَّ التضمين النحوي عنده لا يقتصر على الأفعال فقط، بل يتعدَّاها إلى الأسماء والصفات، ويتَّسع التضمين ليشمل مباحث أخرى غير التضمين النحوي فيدخل في البلاغة والبيان والعروض كذلك.

غير أنَّ مفهوم التضمين عند ابن عاشور شابه كثير من الخلط والاضطراب الذي دلَّ على عدم رسوخ المفهوم عند ابن عاشور، كما دلَّ على عدم قدرته على التفريق بين التضمين النحوي

وما يقابله ويعارضه من قضايا اللغة كتناوب الحروف ونزع الخافض وزيادة الحروف، فخلط في كثير من الأحيان بين هذه المفاهيم وقدَّمها على أنَّها مترادفات للإطار القواعديِّ نفسه لا على أنَّها قضايا متقابلة متعارضة يستدعي الاعتقاد ببعضها وردَّ سواها من المتقابلات.

أمَّا فيما يتعلَّق بالجانب البلاغي المتَّصِل بالتضمين النحوي فلعلَّ أهمَّ ما يميِّز عدم وضوحه عند ابن عاشور قضية وجود قرينة التضمين في السياق؛ ففي حين يضع العلماء للتضمين قرينة يُقَدِّرون بها الفعل المحذوف خلط ابن عاشور في مفهوم الحال المقدَّرة التي تدلُّ على الفعل المضمَّن في التركيب في سبيل تعيينها حالا مناسبًا من الفعل المُقَدَّر، فهو عدَّ هذه الحال المقدَّرة واقعة في التركيب دلالة وإعرابًا، وعدَّ عامل النصب فيها محذوفًا، وهو بهذا يُخرج التركيب عن أسلوب التضمين النحوي.

وقد ظهر اضطراب ابن عاشور وتناقض آرائه في التضمين من خلال عدم ثباته في موقفه من بلاغة التضمين النحوي، ففي حين صرَّح أنَّ التضمين من مجاز الحذف الذي يُخرجه من دائرة التضمين النحوي كما أسلفنا، فقد عدَّه في كثير من الأحيان من قبيل بلاغة توكيد المعنى وتثبيته في ذهن المتلقِّي، عادًّا أنَّ معنيي الفعلين المذكور والمحذوف مقصودان في السِّياق مما ينافي إيجاز الحذف، ثمَّ يأتي في اتِّجاه ثالث ويرى أنَّ التضمين ما هو إلا من قبيل الاستعارة التمثيليَّة فلا داعي هنا إلى تقدير معنيين في السياق.

ومما يؤيد هذا التناقض والخلط أنَّ ابن عاشور الذي انبرى لشواهد التضمين في القرآن بالدرس والتحليل عاب على الدرس اللغوي أن تتحول بعض شواهد التضمين النحوي إلى نماذج من التطور اللغوي، فيغفل القائلون بها آثارها البلاغيَّة والدلاليَّة والأسلوبيَّة المقصودة لذاتها، ثمَّ يصرِّح في شواهد أخرى أنْه لا حاجة إلى القول بالتضمين في هذه الشواهد لأنَّها أصبحت مفهومة الدلالة فصارت كالأصل الذي لا يُسأل عن علَّة خروجه عن الأصل اللغوي.

غير أنَّ هذا الاضطراب لا ينفي اجتهاد ابن عاشور في بحثه في التضمين النحوي، ومعالجته لعشرات من نماذجه عبر صفحات كتابه، إلى جانب معالجته لكثير من قضايا اللغة في مباحثها المختلفة.

**نتائج البحث وتوصياته**

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يجملها الباحث في النقاط التالية:

1_ تفسير التحرير والتنوير من التفاسير المهمَّة للقرآن الكريم لما يشتمل عليه من مواضيع ومعالجات تتخطى التفسير القرآني إلى معالجة قضايا اللغة وعناصر الجمال والبلاغة والإبداع فيها

2_ كان التضمين النحوي أحد عناصر اللغة التي عالجها ابن عاشور، ويُعد التضمين وسيلة لإيصال قارئ القرآن الكريم إلى بلاغة النص القرآني، ودلالات الألفاظ والتراكيب بأبهى صورة.

3_ معالجة ابن عاشور لموضوع التضمين اتَّسمت بالشمول والتقليد لمن سبقه إلى دراسة هذه الظاهرة.

4_ شاب معالجة ابن عاشور للتضمين الخلط والاضطراب، فجانب في كثير من معالجاته للموضوع معنى التضمين النحوي كما فهمه السابقون وقعَّدوا له، وكانت هذه حقيقة التضمين فعلا في التركيب اللغوي.

5_ ظهر التناقض أحياناً على ابن عاشور في تناوله لشواهد التضمين في القرآن الكريم، فكان يتبنَّى الرأي في موضع، ثم يتبنَّى نقيضه في موضع آخر.

6_ يزخر تفسير التحرير والتنوير بطائفة كبيرة من اللفتات اللغويَّة والمعالجات البلاغيَّة التي تستحقُّ الدراسة والبحث إلى جانب موضوع التضمين النحوي.

# Embedding Grammar in Interpretation "Liberation and Enlightenment" to Ben Achour

**Ma'moon Mobarakh,** *Department of Arabic,Domascos University, Domascos, Syria.*

**Abstract**

The commentary of the Qur'an by Ibn 'Ashur, titled "*Tafsir al-Tahrir wa al-Tanwir*" (The Exegesis of Liberation and Enlightenment) is the most well-known book ever written by this scholar. It is considered one of the best books that studied the Qur'anic style and eloquence. One of the unique aspects of this Exegesis is its interest in collecting arguments and narrations of previous exegetes and critically analyzing and evaluating them. Ibn 'Ashur was very much concerned of linguistic issues related to the Qur'an, and he managed to discover and point out numerous rhetoric and linguistic approaches that clearly show the inimitability of the Qur'anic text that made the Arabs, in whose language the Qur'an was revealed, incapable of forming such a similar text. *Al-Tadmin* (inclusion of meanings) in the Qur'anic text was one of the main issues studied by Ibn 'Ashur. The way how he dealt with this issue in his Exegesis was rich, diverse, and wide, especially in presenting numerous arguments and discussing them. Yet it should be pointed out that his dealing with this matter in particular suffered from confusion, and sometimes contradictions in many of the examples of *al-Tadmin* that he examined and analyzed in his commentary.

قدم البحث للنشر في 2010/1/11 وقبل في 2011/3/23

**الهوامش**

1 _ انظر: الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبَّان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**،تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد (القاهرة:المكتبة الوقفية،ط1،د.ت)، ج2 ص138.

2 **مجلة مجمع اللغة العربيّة القاهري**، (القاهرة: المطبعة الأميريّة ببولاق، 1936م). ج2 ص13.

3 عواد، محمد حسن، **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، (عمان، دار الفرقان، 1982م)، ص64.

4 عواد، محمد حسن، **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، (عمان، دار الفرقان، 1982م)، ص64

5 ابن عاشور، محمد الطاهر، **تفسير التحرير والتنوير** (تونس: الدار التونسيّة للنشر، 1984م)، ج23 ص391.

6 انظر أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، **معجم الكليات** (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1419هـ، 1998م) ص575.

7 ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج1 ص123.

8 ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج26 ص110.

9 المصدر السابق، ج30 ص636.

10 (363 هـ / 973م - 449 هـ /1057م)

11 المعري، أبو العلاء، **سقط الزند** (بيروت: دار بيروت /دار صادر،ط1، 1957م)، ص100.

12 ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج30 ص636 في الهامش.

13 (144هـ/761م - 207هـ/ 822م)

14 (85هـ/703م - 151هـ/768م)

15 (578هـ/1173م-671هـ/1273م)

16 (476 هـ / 1074 م - 538 هـ / 1143 م)

17 المصدر السابق نفسه، ج30 ص555.

18 ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج2 ص43.

19 بن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار (القاهرة: دار الكتب المصريّة، ط2، 1952م)، ج2 ص308.

20 (320هـ/ 932م - 392هـ/1001م)

21 (873هـ/1468م -940هـ/1534م)

22 ابن كمال باشا، **رسالة في التضمين** (القاهرة: دار الكتب المصريّة برقم 389 مجاميع)، ص 322.

23 انظَر الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ج4 ص27.

24 الزمخشري، **الكشاف**، ج4 ص138.

25 انظر الزعبلاوي، صلاح الدين، **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق** / بحث التضمين (دمشق: المجلد 55، 1980): ص67.

26 الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصَّبَّان**، ج2 ص138.

27 الأصل أن يقول ابن عاشور (ضامِّيها) على حذف النون للإضافة ولعلّه سقط من النسخ الطباعي.

28 ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج3 ص255.

29 المصدر السابق نفسه، ج1 ص123.

30 ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج2 ص120.

31 الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، (بيروت:دار إحياء التراث العربي،د.ت) ج3 ص329.

32 هنا يشير ابن عاشور إلى تفسير الزمخشري للآية على تضمين الفعل (سارع) معنى (وقع)، يقول الزمخشري: "يسارعون في الكفر: يقعون فيه سريعا" ينظر: الكشاف: 1|471

33 هنا يشير ابن عاشور إلى تفسير الزمخشري للآية على تضمين الفعل (سارع) معنى (وقع)، يقول الزمخشري: "يسارعون في الكفر: يقعون فيه سريعا" ينظر: الكشاف: 1|471

34 ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج4 ص172.

35 ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج9 ص39.

36 ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج1ص725، وانظر تفسيره لقوله تعالى: **{لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً}**: ج4 ص64.

37 المصدر السابق نفسه، ج2 ص385.

38 (654 هـ /1256م، 745 هـ - 1344م)

39 الأندلسي، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1993م)، ج1 ص201.

40 الحلبي، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط (**دمشق: دار القلم**، ط1، د.ت) ج1 ص145.

41 بن الخطفى، جرير، **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه (القاهرة: دار المعارف، ط3،د.ت)، ص278، ورواية البيت في الديوان: **أَتَمضونَ الرُسومَ وَلا تُحَيّا كَلامَكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرامُ**

42 ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج23 ص52.

43 المصدر السابق نفسه، ج23 ص270.

**المصادر والمراجع:**


ابن الخطفى، جرير. (د.ت). **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه (القاهرة: دار المعارف، ط3).

ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984م). **تفسير التحرير والتنوير** (تونس: الدار التونسيَّة للنشر).

ابن كمال باشا. (د.ت). **رسالة في التضمين** (القاهرة: دار الكتب المصريّة برقم 389 مجاميع).

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني. (د.ت). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**،(بيروت:دار إحياء التراث العربي)

الأندلسي، أبي حيان محمد بن يوسف. (1993م). **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلميَّة، ط1).

بن جني، أبو الفتح عثمان. (1952م). **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار (القاهرة: دار الكتب المصريَّة، ط2).

الزعبلاوي، صلاح الدين. (1980م). **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق** / بحث التضمين (دمشق: المجلد 55).

الزمخشري، محمود بن عمر. (د.ت). **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

السمين الحلبي، ابن يوسف أحمد. (د.ت). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط (**دمشق: دار القلم**، ط1).

الصبان، محمد بن علي. (د.ت). **حاشية الصَّبَّان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد (القاهرة:المكتبة الوقفية،ط1).

عواد، محمد حسن. (1982م). **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، (عمان، دار الفرقان)، ص64.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى. (1419هـ، 1998م). **معجم الكليات** (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2).

**مجلة مجمع اللغة العربيّة القاهري**، (القاهرة: المطبعة الأميريّة ببولاق، 1936م).

المعري، أبو العلاء. (1957م). **سقط الزند** (بيروت: دار بيروت /دار صادر،ط1).